



هذه الملخص مجهود متواضع مني مع
تعاون الزملاء دفعة ٢١٣ اشكرهم جميعا
وان اصبحت فمن توفيق الله ثم دعمكم وان
اخطأت فمن نفسي والشيطان . ارجو ابداء
الملاحظات وتنبيهي عنها اخوكم :
عسكري كلي طموح

النقود والبنوك

الدكتور : عصام الليثي

عسكري كلي طموح & هنادي خالد

نشأة النقود وتطورها

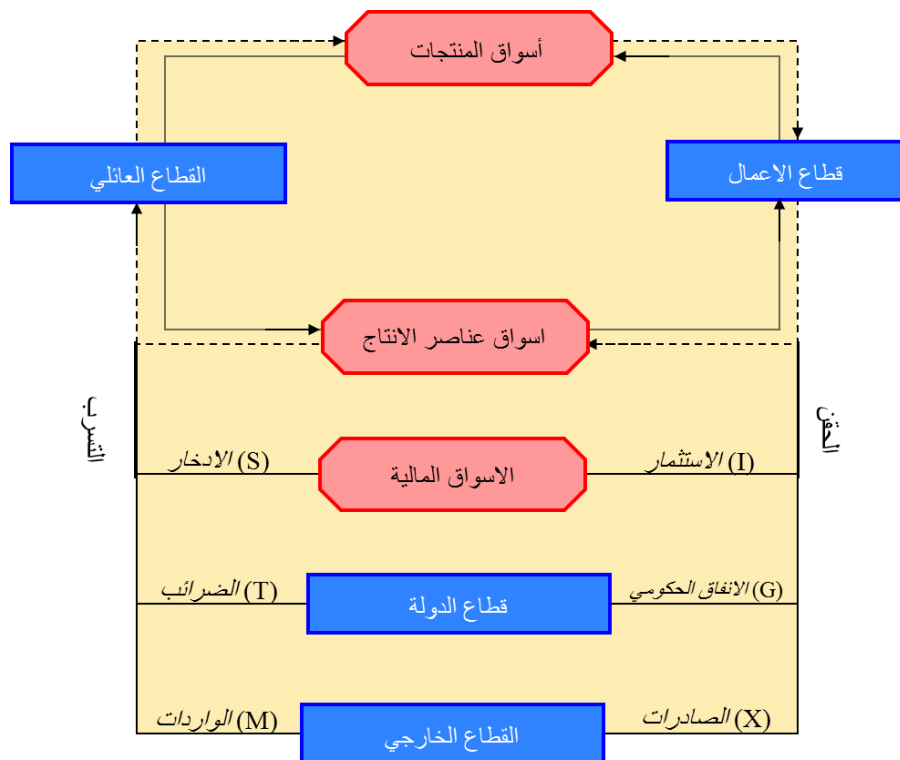
مقدمة :

تعتبر النقود من بين أعظم الاكتشافات الاقتصادية التي توصلت إليها البشرية

✓ - إذا أحسن استخدامها لها الأثر البالغ على ازدهار النشاط الاقتصادي وتطوره ونموه (العصا السحرية التي تحقق الرفاهية الاقتصادية).

✓ - إذا لم يحسن استخدامها لها أثر سلبي على النشاط الاقتصادي وتدهوره وتراجعها فكثير من الظواهر الاقتصادية غير المرغوب فيها (كالتضخم والبطالة وضعف سعر الصرف العملة الوطنية لها علاقة بالنقود).

ويمكن توضيح أهمية النقود المنظور الاقتصادي من خلال الوظائف والأدوار التي تقوم بها في الاقتصاد الكلي عن النحو التالي:



القطاعات الرئيسية للسوق باللون الازرق .. والاسواق باللون الاحمر

نلاحظ التالي : قطاع الاعمال يتحصل على المنتجات من القطاع الخاص عبر اسواق عناصر الانتاج على شكل مدخلات لينتج السلع والخدمات على شكل مخرجات .. ويقابله تدفق نقدي من قطاع الاعمال يدفعه للقطاع الخاص بشكل معكوس للعملية السابقة (تبادل مصالح)

النقود مقابل السلع = التبادل

ولو لاحظنا اسفل الشكل نجد الاسواق المالية (البنوك والمؤسسات المالية) او مايسمى الوساطة المالية بين المدخرين اصحاب الفائض والمستثمرين . ونجد ان الاسواق المالية تستفيد من الفائض بشكل استثمار . ونجد ان قطاع الدولة يؤثر من خلال الحركة النقدية ممثلة في اخذ الضرائب والرسوم وتدفعها لتوفير الخدمات الاساسية على شكل انفاق حكومي . ونجد ان ليس كل مجتمع قادر على انتاج كل السلع التي يحتاجها ولذلك يقوم باستيرادها من الخارج على شكل واردات . والسلع الفائضة عن حاجة المجتمع تقوم ببيعها لدول خارجيه على شكل صادرات (القطاع الخارجي)

التبادل = روح النشاط الاقتصادي

تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود

يمكن الجزم بأن هناك ارتباط تاريخي وثيق بين تطور التبادل الاقتصادي وتطور النقود على امتداد الحقب التاريخية والذي يكون متأثر بعنصرين:

- الزيادة في السكان
- التخصص وتقسيم العمل

مرحلة غياب التبادل الاقتصادي

- عدد السكان محدود
- التخصص وتقسيم العمل غير موجود (الاقتصاد المعيشي / اقتصاد الاكتفاء الذاتي) ويعني ان كل اسره او مجتمع يوفر احتياجاته بنفسه .
- عدم وجود فائض إنتاج ولا حاجة للتبادل وبالتالي عدم الحاجة للنقود .

التبادل الاقتصادي المحدود

- أ - عدد السكان متزايد ب - التخصص وتقسيم العمل / أصبح موجود (الإنتاج للغير)
- ج - وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في الأسواق وبالتالي الحاجة للنقود (الثورة الزراعية).

التبادل الاقتصادي غير المحدود

- أكثر تزايد في السكان (الانفجار السكاني)
- التخصص وتقسيم العمل أصبح منتشرًا.
- وجود فائض في الإنتاج والحاجة للتبادل في الأسواق أكثر اتساعاً وبالتالي تزايد الحاجة للنقود أكثر تطوراً (الثورة الصناعية).

نظام المقايضة..

" التبادل العيني للسلع والخدمات " كان شائعاً بين المجتمعات البدائية التي لم تكن قد اكتشفت النقود بعد "نظام التبادل المباشر" السلعة بالسلعة أو الخدمة. من ابرز الامثلة مايلي :

- ✓ مقايضة الاسماك مقابل الحبوب
- ✓ التبغ مقابل الثمار
- ✓ المواشي مقابل ادوات الزراعة او ادوات الصيد
- ✓ ادوات البناء مقابل أي شيء آخر .
- ✓ والامثلة كثيرة جدا وتختلف من مجتمع الى آخر حسب حاجاتهم .

مساوئ المقايضة:

١ - عدم توافق الرغبات " التوافق المزدوج للرغبات"

مثلا شخص لديه لحوم ولكن يريد مقايضتها بشيء اخر غير اللبن . وشخص يعرض اللبن ولكن لايجد من يرغب في مقايضته .

٢ - عدم إمكانية تجزئة بعض السلع .

مثلا البقره لايمكن تجزئتها لإستبدالها بصاع من القمح ولكي تتم الصفقه لابد من ذبح البقره والتضحيه بها مقابل صاع القمح وهذه خساره كبيره .

٣ - عدم وجود وحدة مشتركة لقياس القيمة

٤ - تعدد الأسعار النسبية . قد تختلف الاسعار من مجتمع لآخر ، التمر مثلا قد يكون ذا قيمه في مجتمع ولكنه غير ذا قيمه في مجتمع اخر يفضل القمح او الشعير ، مما يسبب اختلاف السعر حسب العرض والطلب

٥ - تدني كفاءة التبادل . وهذا بسبب بطء اجراءات التبادل وعدم اجراؤها بسهولة ويسر للأسباب السابقه .

❖ أنواع النقود

١ - **السلعية** : والذي يعرف بـ "التبادل غير المباشر" **التي تتبادل قيمها السوقية مع قيمها كنقد** "

(- القمح الذهب - القضة ...) وتختلف عن المقايضة بتحديد سلع معينة للتبادل ويتفق عليها افراد المجتمع . بينما في المقايضة كل السلع تعتبر نقود .

٢ - **الرمزية** : هي النقود الورقية والتي لا تكون للمادة المصنوعة منها قيمة ذاتية.

تستمد قيمها من **براءة القانون وبالتالي قبول الجمهور لها كوسيط للتبادل يصدرها (البنك المركزي) .**

٣ - **النقود الائتمانية** : (ناتجة عن نشاط البنك في تقديم القروض "البنود التجارية" التي تنتج عن إيداع نقدي أو إيداع بشيك وتنقسم لنوعين)
الودائع الأولية – الودائع المشتقة).

الأولية : تأتي من الأيداعات والسحوبات على الحسابات

المشتقة : وتأتي من نشاطات البنوك في عملية الأقرض

٤ - **الالكترونية** : قيمة نقدية تتخذ شكل وحدات ائتمانية مخزنة على شكل إلكتروني أو أداة إلكترونية يمتلكها المستخدم وتتخذ شكل **البطاقات الالكترونية المغنطة بطاقات الخصم والبطاقات الائتمانية**.

وظائف النقود:

١ - **وسيط للتبادل** : أداة تسوية المدفوعات في عمليات التبادل غير المباشر وبذلك تم التغلب على مشكلة عدم توافق الرغبات وخفض تكاليف التبادل وتشجيع مزيد من التخصص وتشجيع حركة الاقتصاد.

٢ - **وحدة لقياس القيمة** : استخدمت النقود كوحدة لقياس القيمة وتغلبت على مشكلات تعدد نسب التبادل

ملاحظه :: الوظائف السابقة أساسية يحتاجها جميع أفراد المجتمع

٣ - **مخزن للقيمة** : تعد النقود وسيلة للادخار (لكن لابد أن تحتفظ بقوتها الشرائية) عدم وجود التضخم

٤ - **مقياس للمدفوعات الآجلة** : لإبرام العقود التسويقية لسلع على حساب التعاقدات الآجلة.

ملاحظه : المشتقة لا يحتاجها كل أفراد المجتمع

✚ خصائص النقود:

١ - **سهولة الحمل** : (مثل الريال والخمسمائة تنشل في محفظة واحدة)

٢ - **غير سريعة التلف** : (من معدن أو ورق خاص " طويل العمر نسبيا ") مثلا لو استخدمنا اللحم هي سريعة التلف مما يفقدها قوتها الشرائية .

٣ - **إمكانية تجزئتها** : (يمكن صرفها إلى فئات) مثلا المواشي في نظام المقايضة لا يمكن تجزئتها .

٤ - **سهولة التمييز** : (تعرف النقود بمجرد النظر إليها وينطبق هذا على العملات الورقية والمعدنية) من حيث اللون والتصميم والحجم والشكل المميز لها .

٥ - **ذات مواصفات موحدة** : (فالمائة ريال هي نفسه المائة ريال الأخرى لا تختلف لا من حيث الحجم والقيمة) وهذا يصعب تزويرها ويجعلها تحظى بالقبول العام بين كافة الأطراف .

ينصح بمتابعة المحاضره الاولى مسجله لفهم شرح الدكتور للعديد من النقاط بشكل اشمل واسهل

تمت المحاضره الاولى بحمد الله تعالى ...

الفصل الأول ..

النظم (القواعد) النقدية .

١- مقدمة :

- تم في المحاضرة الاولى استعراض نشأة وتطور النقود ، وذلك من خلال التعرف على الموضوعات التالية النقود :
- ✓ نظام المقايضة .
 - ✓ أنواع النقود .
 - ✓ وظائف النقود.
 - ✓ خصائص النقود الجيدة

وقبل الدخول في تفاصيل عن موضوع القواعد النقدية ، فلا بد من التطرق لتعريف النقود.

جرت العادة على تعريف النقود بأنها أي شيء يمكن أن يستخدم كوسيط للتبادل وكمخزن للقيمة ووحدة للقياس ومعياري للمدفوعات الآجلة، شريطة أن يلقي قبولاً عاملاً في التبادل بين أفراد المجتمع . (مواصفات النقود الجيدة)

٢- تعريف النظام النقدي :

ينص تعريف النظام النقدي على الآتي :

النظام النقدي هو مجموعة من القوانين والتشريعات المتبعة في دولة معينة والتي تحكم عملية تنظيم وضبط استقرار وحدة النقد في الدولة

وبذلك يمكن تلخيص أهم العناصر المكونة للنظام النقدي في الآتي :

- ✓ النقود المتداولة في المجتمع . (انواع النقود : سلعية ، مصرفية ، ورقية ، معدنية . الكترونية)
- ✓ التشريعات و القوانين التي تحكم عملية اصدار النقود وتداولها . (القبول العام)
- ✓ الأجهزة و المؤسسات المصرفية والمالية التي تتعامل بالنقود . (الكفاءة الاقتصادية)

(تعريف النظام النقدي الدولي) .

لا يختلف كثيراً عن النظام النقدي الداخلي سوى ان التعامل هنا يكون بين دول مختلفة ، ويحكمها قوانين وتشريعات دولية تقبلها جميع الدول وتطبقها

٣- دواعي نشأة النظام النقدي :

هناك العديد من العوامل التي استدعت التفكير في استحداث النظم النقدية :

- الحد من الخلافات بين أطراف المعاملات بين أفراد المجتمع الذي أصبح يمثل كياناً كبيراً وتوسع فيه نطاق المعاملات (سبب داخلي)
- اتساع نطاق المعاملات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول مع المزيد من التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي (سبب خارجي)
- ظهور الدولة ككيان يتمتع بالسلطة والسيادة ولها مسؤوليات اتجاه المجتمع وأهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها ، مثل :

✓ التنمية الاقتصادية .

✓ استقرار الأسعار ومحاربة التضخم .

✓ التوظيف الكامل ومحاربة البطالة .

✓ التوازن الخارجي واستقرار سعر صرف العملة الوطنية .

٤- أنواع النظم النقدية :-

بشكل عام هناك نوعين من الانظمة النقدية وسوف نتطرق لها بالتفصيل

اولا : النظام النقدي السلعي ..

- بموجب هذا النظام يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية على أساس قيمة كمية معينة من سلعة معينة يرتضيها الناس كوسيط للتبادل. وقد كانت سلعتي **الذهب** و **الفضة** أوسع انتشاراً و أكثر استخداماً وذلك لأن القوة الشرائية للوحدة النقدية في التداول مساوية للقوة الشرائية التي تمثلها كمية الذهب أو الفضة المرتبطة بالوحدة النقدية .
- المتتبع للتطور التاريخي للنظام النقدي السلعي والذي اشتهر بأسم قاعدة الذهب يجد أنه بالمرحلة التالية :
- ♣ مرحلة نظام المسكوكات الذهبية . ♣ مرحلة نظام السبائك الذهبية . ♣ مرحلة نظام المعدنين .
- فيما يلي عرض موجز لكل مرحلة من المراحل السابق ذكرها :

١. مرحلة نظام المسكوكات الذهبية :

تعتبر من أقدم النظم النقدية المعروفة والتي تعمل في اطار الاجراءات والضوابط التالية:

- ✓ يتم تحديد قيمة الوحدة النقدية بقانون وعلى أساس وزن معين من الذهب ودرجة نقاوة(و يطلق عليها اسم معين كالدينار أو الجنيه او الدرهم او الفرنك).
- ✓ عدم وجود قيود على حرية دخول وخروج العملة الى القطر المعني.
- ✓ أن المسكوكات الذهبية هي القاعدة القانونية لسداد الديون .
- ✓ يحق لأي فرد تحويل النقود الى ذهب وبالعكس .
- ✓ عدم وجود أي قيود على اصدار المسكوكات الذهبية . (المقصود يستطيع صنع أي كميه يريد) .

٢. مرحلة نظام السبائك الذهبية :

لجأت معظم دول العالم الى نظام السبائك الذهبية بعد تخليها عن قاعدة المسكوكات الذهبية بسبب التوسع التجاري ومحدودية انتاج الذهب وتوسع الحكومات في الانفاق بسبب الحروب .

وتتمثل أهم عناصر هذا النظام في الآتي :

- تحدد الحكومة ممثلة في بنكها المركزي وزن معين لعملتها مقابل الذهب .
- قيام البنوك المركزيه بإصدار عمله معدنية أو ورقية يتم تداولها على أساس الوزن الذي تم تحديده بالذهب .
- تحتفظ البنوك المركزيه بسبائك ذهبية في خزائنها كغطاء للعملات المصدرة .
- يتم استخدام هذه السبائك في المعاملات الداخلية وإنما يتم استخدامها في المعاملات الخارجية فقط .
- يقتصر حق تحويل العملاء النقدية المتداولة الى ذهب على من يملكون مبالغ كبيرة فقط .

٣- مرحلة نظام الصرف بالذهب :

وفق هذا النظام تحدد البنوك المركزية علاقة عملتها بالذهب بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الاحتفاظ بعملات اجنبية قابلة للتحويل الى ذهب . وبذلك تشكل هذه العملات غطاء لعملتها بدلاً عن الذهب . وتتمثل أهم ملامح هذا النظام في الآتي :

- ✓ تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل قيمة عملة اخرى قابلة للتحويل الى ذهب مثل الجنيه الاسترليني أو الدولار الأمريكي . مثلاً (الدول الغنية تستطيع بسهولة تحويل عملتها للذهب ولكن الدول الفقيرة لاتستطيع ذلك)
- ✓ تحتفظ البنوك المركزيه في خزائنها بعملات الدول التي ربطت بها عملتها كغطاء للعملات المصدرة (كما يحق لها الاحتفاظ بقدر من السبائك الذهبية) .

يلاحظ أن هذا النظام قد ساعد الدول الفقيرة التي تعاني من عدم وفرة في إنتاج الذهب

ولا الاحتياطي من الذهب . ومع ذلك فإن هذا النظام يجعل الدولة التي تتبناه تابعة

لإقتصاد الدولة التي ربطت عملتها بها وللتقلبات التي تطرأ على عملتها .

٤- مرحلة نظام المعدنين :

يقوم هذا النظام على تحديد قيمة العملة الوطنية أساس وزن ثابت من معدنين ، هما الفضة والذهب . وبالتالي تكون الوحدة من العملة الوطنية قابلة للتحويل الى أي من المعدنين.

مثلا ٢ غرام من الذهب مع ١٠ غرام من الفضة

الإ أن نتائج العمل بهذا النظام لم تكن مرضية بسبب ما يعرف بقانون جريشام

Gersham's Law حيث ينص هذا القانون على أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق .

للتوضيح : لو افترضنا ان عمله معينه تحتوي الذهب والفضه واصبح سعر الذهب كمعدن اعلى من سعره كعمله لسبب ما ، ففي هذه الحالة سيقوم الناس بتحويل القطع الذهبية والمسكوكات كمعدن لإرتفاع ثمنه . مما يؤدي لخروج الذهب وبقاء الفضة

❖ ملاحظات حول نظام قاعدة الذهب :

يعتقد الكثيرون بأن قاعدة الذهب تتمتع بأربعة مزايا رئيسية ، وهي :

- ◇ تحقيق الشعور بالأمان (القبول العام والثبات النسبي في قيمة الذهب) .
- ◇ استقرار أسعار الصرف (القابلية للتحويل وحرية استيراد وتصدير الذهب) .
- ◇ إدارة النظام النقدي بصورة آلية (زيادة وتقليص عرض النقود بصورة آلية) .
- ◇ استقرار مستوى الأسعار (الزيادة في عرض النقود ترتبط بالكميات المتاحة من الذهب) .

ثانيا : النظام النقدي الورقي أو القانوني :

🚩 أسباب نشأة النظام النقدي الورقي ..

هناك العديد من العوامل التي أدت الى التحويل من النظام النقدي السلعي الى النظام النقدي الورقي :

- ◇ في أوقات الأزمات وحروب وجدت الحكومات أنها لا تستطيع تحويل نقودها إلى ذهب .
- ◇ فشل نظام قاعدة الذهب عن مجالات التوسع في التجارة الدولية ومع ما صاحب ذلك من حدوث أزمة الكساد الكبير والعجز عن معالجة مشكلة البطالة وغيرها من المشكلات.
- ◇ التنافس بين دول العالم في مختلف القارات وتطلعها لأحداث انجازات (طفرات) اقتصادية(اليابان ودول الاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفيتي سابقاً والدول المستقلة حديثاً).

🚩 تعريف النظام النقدي الورقي ..

بموجب هذا النظام لا تكون النقود سلعية ولا ترتبط بالذهب أو أي سلعة أخرى بمعنى آخر تنقطع العلاقة بين كمية النقود الورقية المصدرة وبين كمية الذهب الموجودة لدى الجهاز المصرفي .

وتستمد النقود قوتها من القانون الذي يلزم جميع الأفراد للتعامل بها ولذلك فإنها تعرف بالنقود القانونية أو غير القابلة للتحويل إلى ذهب .

أسس عمل النظام النقدي الورقي ..

تقوم الدولة بوضع مجموعة من المعايير التي تحدد على أساسها كمية النقود المصدرة والتي تعمل الدولة من خلالها على تحقيق الأهداف التالية :

♣ تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار أي أن تكون الكمية المصدرة من النقود بالمستوى الذي يحقق ثباتاً في المستوى العام للأسعار والمحافظة عليها .

♣ تحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل ومحاربة البطالة . ويأتي ذلك من خلال زيادة كمية النقود أثناء الكساد و أنقاصها أثناء التضخم (التحكم في عرض النقود) .

♣ معالجة العجز في ميزان المدفوعات للدولة والحد من خروج الذهب من خلال :

- ✓ اتباع سياسة اقتصادية لتشجيع الصادرات.
- ✓ وضع سياسة جمركية للحد من الواردات .
- ✓ استخدام نظام الحصص في التجارة الدولية .
- ✓ تمويل عملية التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الاصدار النقدي (التمويل بالعجز)

ملاحظات حول النظام النقدي الورقي ..

يمتاز هذا النظام بالمرونة في مواجهة الظروف الاقتصادية المختلفة ، إلا أن يعتبر سلاح ذو حدين :

إذا قد تستخدم السلطة السياسية لدافع سياسي ، مما قد يعرض الاقتصاد للتضخم . لذلك يجب وضع الكثير من القيود والضوابط في هذا الخصوص،

مثل:

- ✓ تحديد نسبة معينة من الاحتياطي النقدي من العملات الصعبة (تكفي لاحتياجات الاستيراد لستة أشهر) .
- ✓ أن لا يتجاوز عجز الموازنة نسبة معينة (5% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي) .

تمت المحاضره الثانيه بحمد الله تعالى ...

الفصل الثاني البنوك التجارية ١

١- مقدمة:

يمكن القول بأن الحاجة المستمرة الى تطوير النقود كانت سببا رئيسيا في انشاء وقيام مؤسسات تحل محل الافراد في مجال التعامل بالنقود كالبنوك التجارية والبنوك المتخصصة و خلافاها .

بل أن التطور الأكبر في هذا المجال يتمثل في تدخل الدول والحكومات في الشؤون التي تتعلق بالنقود والمؤسسات التي تتعامل بها من خلال ما يعرف بالبنوك المركزيه ، الأمر الذي جعل للنقود والبنوك صلة قوية بمسألة سيادة الدولة و أمنها القومي . وسوف يتم تخصيص هذا الجزء للحديث عن الأنواع المختلفة من البنوك (المصارف) والتي تشمل :

- ◇ البنوك التجارية (التقليدية).
- ◇ البنوك المتخصصة . (لم يرد لها شرح في الكتاب) ولكن سيتم التطرق لها في محاضره لاحقه .
- ◇ البنوك الإسلامية .
- ◇ البنوك المركزية .
- ◇ البنوك الدولية .

١- مفاهيم ذات صلة بالبنوك التجارية :

النظام المالي : يتكون النظام المالي من مجموعة من العناصر التالية :

الأسواق المالية : وقد وردت الإشارة إليها في المحاضرة الأولى "**يرجى مراجعة الشكل في بداية الملخص لفهم أكثر**" ، حيث تشمل سوق النقود(سوق تداول الديون) وسوق رأس المال (سوق تداول حقوق الملكية) والذي ينقسم بدوره إلى سوقين :

- ✓ السوق الأولية .
- ✓ السوق الثانوية .

المؤسسات المالية : وتشمل نوعين من المؤسسات :

- المصرفية (البنوك) او المؤسسات التي تقوم بعمل مصرفي او بنكي .
- المؤسسات غير المصرفية (شركات التأمين ، الاستثمار المالي ، الصرافة وخلافها) .

الأدوات (الأصول) المالية : وتشمل النقود والأسهم والسندات وكافة أنواع الأوراق (الصكوك) المالية .

وحدات الفائض :

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي تمتلك نقودا تزيد أو تفيض عن احتياجاتها (المدخرون).

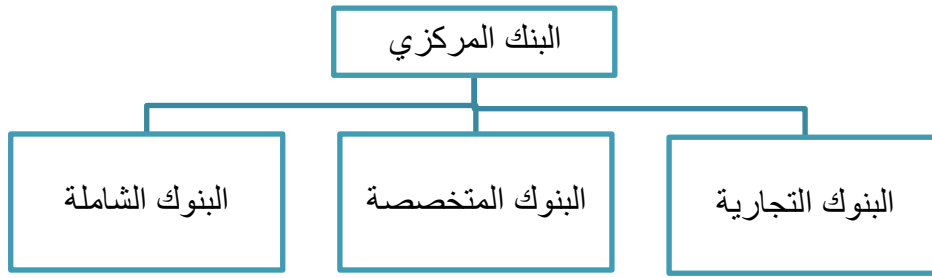
وحدات العجز :

الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مؤسسات) والتي لا تمتلك النقود أو تعجز عن امتلاك النقود التي تكفي لتلبية احتياجاتها (المستهلكون و المستثمرون) **مثلا : شخص يريد شراء سياره قيمتها ٦٠ الف ريال ولكنه يملك ٤٠ الف ريال هنا نقول ان لديه عجز ٢٠ الف ريال .**

الوساطة المالية :

النور الذي تقوم به المؤسسات المالية المتواجدة في النظام المالي من خلال جمع النقود من وحدات الفائض وتوفيرها لتلبية احتياجات وحدات العجز سعيا لتحقيق المصلحة للطرفين .

يتكون هيكل قطاع البنوك أو القطاع المصرفي من الآتي :



نشأة وتطور البنوك التجارية :

تعود نشأة البنوك التجارية و انطلاق نشاطها الى حقبة القرون الوسطى ، حيث مرت البنوك التجارية بالمراحل والتطورات التالية :

قيام التجار والصاغة بالدور الرئيسي في التمهيد لنشأة البنوك التجارية . من خلال الخدمات التالية :

- تقديم خدمة الإيداع (السبائك الذهبية) للتجار مقابل منحهم ايصالات أمانة توضح كمية الذهب .
- تقديم خدمات صرف العملات .
- تقديم القروض للآخرين . وذلك بالاستفادة من الودائع الموجودة لدى الصاغة من اموال المودعين .
- اكتشاف عملية خلق الائتمان عن طريق اصدار ايصالات بقيمة نقدية تفوق حجم الذهب المودع لدى الصاغة .

حدثت أزمات مالية (حالات افلاس وفشل عن سداد الالتزامات) بسبب اقراص وتوسع الصاغة في عملية خلق الائتمان مما أدى للتفكير في القيام بهذه الوظائف (الايداع \ الصرف \ الاقراض \ الائتمان) عن طريق مؤسسات متخصصة ولها قدرات مالية كبيرة .

✓ انشئ أول بنك تجارى فى مدينة البندقية (إيطاليا) فى عام ١٥٨٧

✓ انشئ ثاني بنك تجارى فى مدينة امستردام (هولندا) فى عام ١٦٠٩

توالى بعد ذلك انشاء البنوك التجارية في جميع مدن العالم و أصبحت أعدادها تتزايد تدريجيا حتى أصبحت اليوم تمثل المكون الأكبر من جملة البنوك الموجودة في جميع أنحاء ودول العالم .

نتحدث بعض المصادر التاريخية عن نشأة سابقة للبنوك التجارية في منطقة بلاد الرافدين، حيث يتم الاستشهاد في ذلك بالمدونات التي تم العثور عليها في شريعة (قوانين) حمورابي

٢- وظائف البنوك التجارية :

تنحصر وظائف البنوك التجارية في القيام بالمهام التالية :

قبول الودائع

يقصد بها ودائع الأفراد وودائع المؤسسات والتي تمثل الجزء الأكبر من حقوق الآخرين على البنك التجاري ، وتقوم البنوك التجارية بقبول ثلاثة أنواع من الودائع :

- الودائع تحت الطلب (الجارية) مثل الحسابات التي يودع بها رواتب الموظفين .
- (لا يتحصل صاحبها على عائد من البنك ولكنه يتحصل على دفتر شيكات)
- الودائع لأجل أو الزمنية (الثابتة). محدد بفترة معينة ولايستطيع صاحبها سحب المال الا بعد انقضاء الفترة المحددة بالاتفاق بينه وبين البنك (سته اشهر مثلا او سنتين)
- (يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات)
- الودائع الادخارية . ويستخدمها غالبا ذوي الدخل المنخفض .
- (يتحصل صاحبها على عائد من البنك (سعر فائدة) ولكنه لا يتحصل على دفتر شيكات).

تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية

ويشمل ذلك الآتي :-

القروض قصيرة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة لا تتجاوز سنة .

(يتقاضى البنك التجاري عليها عائد في شكل سعر فائدة) .

القروض متوسطة الأجل : ويتم سدادها خلال فترة تتراوح بين سنة وخمسة سنوات

(يتقاضى البنك التجاري عليها عائد وعادة يكون اعلى من فوائد القروض قصيرة الاجل) .

السحب على المكشوف : وهي الحالة التي يسمح فيها البنك التجاري لعميله (زبونه) بالسحب من حسابه الجاري حتى وإن كان هذا الحساب لا يوجد به رصيد من الودائع (الرصيد المتاح يبلغ صفر)
بمعنى ان شخص لديه ١٠ الاف ويتيح له البنك سحب مبلغ ١٠ الاف حتى لو كان الرصيد صفر

(يتقاضى البنك التجاري عائد في شكل سعر فائدة على السحب بالمكشوف).

خصم الأوراق التجارية

ويشمل ذلك خصم الاوراق المالية قبل تاريخ استحقاقها ومن أمثلة ذلك :
خصم الكمبيالات التجارية (هي اوراق مالية تنتج عن شراء تاجر تجزئه من تاجر جملة ولكنه لا يملك ثمن البضاعة ولكنه يحرر كمبياله مكتوب بها مبلغ البضاعة وتاريخ السداد وتكون ملزمة له بالتاريخ المحدد)
نفترض ان التاجر اتفق على سته اشهر ولكنه بعد اربعة اشهر احتاج للمال وليس لديه سيوله . هنا يستطيع التاجر الذهاب للبنك وطلب خصم قيمة الكمبياله وعندها يقوم البنك بخصم مبلغ معين من سعر الكمبياله ويعطي التاجر المتبقي من سعر الكمبياله بعد خصم عمولة البنك (سعر الفائدة يكون ارباح للبنك) .
خصم السندات (الحكومية والتي تصدرها الشركات و المؤسسات) . ويتم خصمها بنفس طريقة خصم الكمبيالات .

تقديم الخدمات المالية

ويشمل ذلك الآتي :-

- إصدار خطابات الضمان .
- (تعهد من البنك التجاري بسداد الدين نيابة عن عميله للجهة المستفيدة مثل ضمان عقود المناقصات) .
- وعادة لاتعطي البنوك خطابات الضمان الا للعملاء الموثوق بهم من ناحية الكفاءه الماليه والقدرة على الدفع
- إصدار خطابات الاعتماد المستنديه .
- (لسداد الالتزامات المالية الناجمة عن عمليات التجارة الخارجية).
- إصدار الشيكات (الاعتيادية والمصرفية والسياحية) .
- القيام بعمليات الوكالة مثل : سداد الفواتير .
- تقديم خدمات الصرف .
- تقديم خدمات التحويلات المالية .
- تقديم خدمة الاستشارات المالية .
- تقديم خدمات الخزن الآمنه .
- تقديم الخدمات الالكترونية الحديثة (الصراف الآلي ونقاط البيع) .

(جميع الخدمات المالية يتحصل البنك التجاري في مقابلها على عائد في شكل عمولة) .

خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية)

نظراً لأهمية هذه الوظيفة فسوف يتم تخصيص المحاضرة القادمة للحديث عنها بشكل مفصل

ملحوظة

يمكن حصر العوائد (أو مصادر الدخل) التي يتحصل عليها البنك التجاري نظير قيامه بالوظائف السابق تفصيلها في الآتي :

- ✓ عوائد يتحصل عليها في شكل سعر فائدة .
- ✓ عوائد يتحصل عليها في شكل عمولات (أو رسوم) .
- ✓ عوائد يتحصل عليها في شكل أرباح والتي يمكن توضيحها على النحو التالي :

أرباح البنك التجاري = الفائدة الدائنة (المتحصلة من الغير) – الفائدة المدينة (المدفوعة للغير)

تعريف البنوك التجارية :

يمكن تعريف البنك التجاري على النحو التالي :

البنك التجاري : هو مؤسسة مالية وسيطة تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الافراد والمؤسسات واستثمار هذه الودائع عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية وتقديم الخدمات المصرفية

وتعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة (تجميع) المدخرات الوطنية وتقوم بإعادة ضخها في الاقتصاد في شكل قروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لتمويل الأنشطة الاستثمارية و الاستهلاكية .

تمت المحاضره الثالثه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني

البنوك التجارية ٢

مقدمة :

- تم في المحاضرة السابقة الحديث عن وظائف البنوك التجارية بشيء من التفصيل ، عدا وظيفة واحدة وهي وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) والتي سيخصص هذا الفصل للحديث عنها بشكل مفصل
- تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى من خلال قيامها بوظيفة خلق نقود الودائع المصرفية الناتجة عن نشاطها الائتماني في تقديم القروض
- تستطيع البنوك التجارية التأثير عن أداء الاقتصاد القومي برمته من خلال قدرتها في التأثير على عرض النقود (كمية النقود المتاحة للاستخدام في الاقتصاد أو ما يعرف بمجموع وسائل الدفع في الاقتصاد).

(١) مفاهيم ذات صلة بخلق النقود المصرفية (الائتمان)

الاحتياطي الخاص (السيولة الداخلية)

عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يحتفظ بها البنك التجاري في خزائنه ، وذلك بغرض مجابهة التزاماته اليومية (طلبات سحب المودعين ومقابلة أية طلبات أو حاجات مالية أخرى) .

عادة ما يتم اقتطاع هذه النسبة من جملة الودائع التي يتحصل عليها البنك التجاري من الغير .

يقوم البنك التجاري من جانبه (اختياريًا) بتحديد هذه النسبة ، وذلك من واقع تجاربه وخبرته العلمية اليومية

يسمى الاحتياطي الخاص بخط الدفاع الأول .

الاحتياطي القانوني (المفروض من قبل البنك المركزي)

عبارة عن نسبة مئوية توضح حجم السيولة النقدية التي يجب على البنك التجاري أن يحتفظ بها (إجبارياً) من جملة ودائعه الجارية .

لا يدفع البنك المركزي للبنوك التجارية فوائد في مقابل مخصصات الاحتياطي القانوني المودعة لديه .

تستخدم البنوك التجارية السيولة المحتفظ بها في شكل احتياطي قانوني لمواجهة حالات العجز في السيولة ، خصوصاً في حالات عدم كفاية الاحتياطي الخاص .

يسمى الاحتياطي القانوني بخط الدفاع الثاني .

❖ الودائع الأولية

تتمثل في الأموال التي يتم إيداعها من قبل الجمهور أو الشركات و المؤسسات سواء أكانت حكومية أم أهلية أم مختلطة في حسابات جارية لدى البنوك التجارية ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث انخفاض في حجم النقود المتداولة في خارج الجهاز المصرفي بمقدار هذه الأموال التي يتم إيداعها .

الأموال أول ماتدخل القطاع المصرفي تعتبر ودائع أولية .

تتمثل في الأموال التي تشتق من الودائع الأولية بعد أن يتم خصم الإحتياطي القانوني منها ، بحيث تقوم البنوك التجارية بمنح الفائض المتبقي في شكل قروض للآخرين ويقوم هؤلاء بدورهم بإعادة إيداع المبالغ المقترضة في حسابات جارية تخصصهم ، وبالتالي يتم إعادة تدوير جزءا كبيرا من مبلغ الوديعة الأولية . ويلاحظ أنه مع تكرار هذه العملية يتناقص حجم الودائع المشتقة تدريجياً إلى أن يؤول إلى الصفر .

🚩 **التسرب النقدي**

يتمثل في العملات المتداولة خارج قنوات الجهاز المصرفي والتي يفضل الجمهور أو الشركات و المؤسسات الاحتفاظ بها لمواجهة مدفوعات اليومية مثل مقابلة متطلبات الإنفاق الاستهلاكي أو وجهة أخرى من وجوه الإنفاق .

🚩 **طباعة النقود وخلق النقود**

طباعة النقود تعتبر أحد وظائف البنك المركزي والتي يقوم بموجبها باحداث زيادة حقيقة في عرض النقود ، وذلك عن طريق طباعة أوراق نقدية (ضخ كميات اضافية من العملات) .

خلق النقود يعتبر من أحد وظائف البنوك التجارية والتي تقوم بموجبها باحداث زيادة حسابية (ليست حقيقية) في عرض النقود ، وذلك عن طريق إعادة تدوير الودائع المشتقة .

(٢) عملية خلق النقود المصرفية بالبنوك التجارية

🚩 **الافتراضات :**

تستند عملية خلق النقود المصرفية أو ما يسمى بخلق الائتمان على توفر الأربع افتراضيات التالية :

- ✓ أن تتم عملية خلق النقود من خلال البنوك التجارية مجتمعة (سلسلة متتابعة من البنوك) أو من خلال بنك وحيد (منفرد) في الاقتصاد .
- ✓ التزام جميع البنوك بالاحتفاظ بنسبة الإحتياطي القانوني التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي وعدم احتفاظها بأي احتياطات أخرى .
- ✓ تستمر البنوك التجارية في تقديم القروض حتى تصل إلى حد الاقراض الكامل وهو الحد الذي يتساوى عنده مجموع الاحتياطات القانونية مع حجم الودائع الأولية (عندها يكون حجم الودائع المشتقة يساوي صفر) .
- ✓ تقديم العادات المصرفية ونسج الوعي المصرفي لدى المودعين . الأمر الذي يترتب عليه قيام جميع عملاء البنوك التجارية بتسديد التزاماتهم المالية بشيكات مسحوبة على حساباتهم الجارية ولا يحتفظون بأرصدة نقدية خارج البنوك أي ليس هناك نقد متداول خارج الجهاز المصرفي .

📌 **مثال تطبيقي :**

بافتراض أن البنك التجاري (A) تسلم وديعة أولية من أحد المواطنين يدعى (مناحي) بقيمة 10000 ريال سعودي . وما دام الافراد عادة لا يحضرون فجأة ويسحبون كل أموالهم و أن كل معاملاتهم و إلتزاماتهم المالية سيتم تسويتها عن طريق الشيكات ، فإن البنك التجاري (A) بإعتباره مؤسسة تسعى لتحقيق أقصى ربح سوف يتصرف على النحو التالي:

- ✓ يحتفظ بجزء من الوديعة كإحتياطي نقدي قانوني (نقترض أن البنك المركزي حدد هذه النسبة بـ 20%).
- ✓ بعد استيفاء نسبة الإحتياطي القانوني المقررة تصبح هناك إمكانية لدى البنك التجاري (A) بإقراض بقية المبلغ (الفائض المتاح لديه) لشخص آخر .

❖ وفيما يلي نشرح كيف يكون الوضع بميزانية البنك التجاري (A):

○ ميزانية البنك التجاري (A)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني	2000	وديعة	10000
قروض (فائض متاح)	8000		

❖ يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (A) ما يلي :

- أن البنك التجاري (A) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (8000) لمواطن آخر يدعى مفرح .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن مفرح هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية) .
- ✓ بإفتراض أن المواطن (مفرح) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (A) في حساب لدى البنك التجاري (B) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

❖ و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (B) على النحو التالي :

○ ميزانية البنك التجاري (B)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني	1600	وديعة	8000
قروض (فائض متاح)	6400		

❖ يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (B) ما يلي :

- ✓ أن البنك التجاري (B) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (6400) لمواطن آخر يدعى الدوسري .
- ✓ أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوسري هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية) .
- ✓ بإفتراض أن المواطن (الدوسري) قام بدوره بإيداع مبلغ القرض الذي تحصل عليه من البنك التجاري (B) في حساب لدى البنك التجاري (C) ، فإن هذا الأخير سوف يقوم بتكرار نفس العملية التي قام بها نظيرة ، حيث يحتفظ الاحتياطي القانوني المقررة من قبل البنك المركزي (20%) ومن ثم تكون لديه القدرة على اقراض ما تبقى من المبلغ لعميل (زبون) آخر .

❖ و بالتالي سيكون الوضع بميزانية البنك التجاري (C) على النحو التالي :

○ ميزانية البنك التجاري (C)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني	1280	وديعة	6400
قروض (فائض متاح)	5120		

❖ يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (C) ما يلي :

- أن البنك التجاري (C) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (5120) لمواطن آخر يدعى الدوقان .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن الدوقان هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية) .

○ ميزانية البنك التجاري (D)

الأصول		الخصوم	
احتياطي قانوني	1024	وديعة	5120
قروض (فائض متاح)	4096		

✚ يتضح من الوضع بميزانية البنك التجاري (D) ما يلي :

- أن البنك التجاري (D) تمكن من منح قرض ناتج عن فائض الوديعة الأولية في حدود مبلغ (4096) لمواطن آخر يدعى العرفج .
- أن القرض الذي تم منحه للمواطن العرفج هو ليس نتيجة لعملية إيداع جديدة ، بل هو مشتق أو مستمد أصلا من الوديعة الأولية للمواطن مناحي (توازن طرفي الميزانية) .

❖ وتتوالى سلسلة الودائع المشتقة ولكن مع التناقص المستمر إلى أن تؤول قيمتها للصفر . وحينها تتوقف قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع . ويمكن تصوير الميزانية المجمعة للبنوك التجارية على النحو التالي :

تلخيص لعملية خلق النقود المصرفية لدى البنوك التجارية ..

البنك	الودائع الأولية	الاحتياطي القانوني	الفائض (الودائع المشتقة)
بنك (A)	10000	2000	8000
بنك (B)	8000	1600	6400
بنك (C)	6400	1280	5120
بنك (D)	5120	1024	4096
.....			
بنك (Z)	0	0	0
المجموع (تركز)	50000	10000	40000

(٣) حساب مضاعف النقود

أ- مضاعف النقود البسيط :

مضاعف النقود عبارة عن معادلة رياضية تستخدم في معرفة المبلغ الذي ستتضاعف به الودائع الأولية نتيجة للودائع المشتقة بغرض معرفة مبلغ الوديعة الأولية ونسبة الاحتياطي القانوني ، وذلك من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

$$\bullet \text{ مضاعف النقود البسيط} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}} \times \text{الوديعة الأولية}$$

مثال تطبيقي على مضاعف النقود البسيط

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :

◇ الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال .

◇ نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 10 %

وبالتعويض في معادلة المضاعف البسيط نحصل على النتائج التالية :

$$800000 = 80000 \times 10 = 80000 \times \frac{1}{10} = \text{الوديعة الأولية} \times \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

(توجد علاقة عكسية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومقدرة البنوك التجارية على خلق النقود)

ب- مضاعف النقود المركب :

مضاعف النقود البسيط لا يعطي صورة حقيقية عن الواقع ولكي نكون أكثر قرباً من الواقع فلا بد من أن نأخذ في الحسبان أمرين يؤثران سلباً على مقدرة البنوك التجارية في خلق النقود :

- (١) وجود نسبة من الاحتياطي الخاص تحتفظ به البنوك التجارية
- (٢) وجود نسبة من التسرب النقدي

ويأخذ هذين الأمرين في الحسبان مع وجود نسبة الاحتياطي القانوني ، يمكن حساب مضاعف النقود المركب من خلال استخدام الصيغة (المعادلة) الرياضية التالية :

$$\bullet \text{ مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني} + \text{نسبة الاحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية} .$$

مثال تطبيقي على مضاعف النقود المركب

إذا توفرت لدينا المعلومات التالية :

- الوديعة الأولية تبلغ 80000 ريال .
- نسبة الاحتياطي القانوني حددت بـ 5 %
- نسبة التسرب النقدي كانت في حدود 12 %

وبالتعويض في معادلة المركب نحصل على النتائج التالية :

$$\text{مضاعف النقود المركب} = \frac{1}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني} + \text{نسبة الاحتياطي الخاص} + \text{نسبة التسرب}} \times \text{الوديعة الأولية} .$$

$$80000 \times \frac{1}{12\% + 8\% + 5\%} =$$

$$820000 = 80000 \times 4 =$$

ملاحظه : (كلما زاد مجموع النسب قل المضاعف)

تمت المحاضره الرابعه بفضل الله تعالى .

الفصل الثاني : البنوك

البنوك التجارية (٣)

مقدمة :

- تم في المحاضرة السابقة الحديث بشكل مفصل عن وظيفة خلق نقود الودائع المصرفية (النقود الائتمانية) لدى البنوك التجارية ، وكما سبقت الإشارة في هذا السياق ، تتفرد البنوك التجارية عن سائر أنواع البنوك الأخرى بسبب أدائها لهذه الوظيفة .
- خلصنا في المحاضرة السابقة إلى أن البنك التجاري يستطيع أن يقوم بمضاعفة أي مبلغ يتحصل عليه - من الودائع - أضعافاً متعددة ، وذلك بسبب قدرته على اشتقاق وإعادة تدوير هذه الودائع ، الأمر الذي يمكنه من إتاحة موارد مالية لمن هم في حاجة لهذه الموارد من وحدات العجز في الاقتصاد (المستهلكين و المستثمرين) .
- في هذه المحاضرة سيتم التركيز على قضية هامة للغاية تتعلق بالجوانب التشغيلية للبنوك التجارية ألا وهي قضية إدارة ربحية وسيولة البنك التجاري ، ولكي نفهم هذه القضية بشكل جيد لابد لنا من الإلمام ببعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بالموضوع

١- مفاهيم ذات صلة بإدارة ربحية وسيولة البنك التجاري :

❖ الموارد

يقصد بها جميع مصادر الأموال التي ترد إلى خزانة البنك التجاري وتصبح متاحة لديه لكي يوجهها للاستخدامات المختلفة التي تعود بالنفع وتحقق المصلحة من وجهة نظر أصحاب هذه الموارد . ولذلك، تمثل هذه الموارد حقوق الغير لدى البنك (الخصوم أو المطلوبات بالتعبير المحاسبي) .

✚ وتنقسم هذه الموارد إلى نوعين :

أ- الموارد الذاتية :

وتتضمن الموارد الذاتية أموال المؤسسين أو ما يعرف بأصحاب حقوق الملكية ، حيث يقوم هؤلاء بتوفير رأس مال البنك والذي عادة ما يستهل به نشاطه ، ولاحقاً قد يتوسع البنك في نشاطه من خلال مخصص الاحتياطي (الأرباح غير الموزعة) أو من خلال زيادة رأس المال

(في الغالب تشكل الموارد الذاتية ما بين 10% إلى 15% من جملة موارد البنك التجاري) .

ب- الموارد غير الذاتية :

وتتضمن الموارد غير الذاتية أموال جميع أصحاب الودائع لدى البنك التجاري (الجارية - الثابتة - الادخارية) . كما تتضمن الموارد غير الذاتية الديون أو الأموال المقترضة من الغير ، حيث تقوم البنوك التجارية بالاقتراض أما من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى (في الغالب البنوك التجارية) .

(في الغالب تشكل غير الموارد الذاتية ما بين 90% إلى 85% من جملة موارد البنك التجاري) .

❖ الاستخدامات

يقصد بها الكيفية التي يتم بها توظيف أو استغلال جميع الموارد المتاحة للبنك التجاري ، فعلية توظيف الموارد هذه تمثل حقوق البنك لدى الغير (الأصول أو الموجودات بالتعبير الحسابي) .

✚ . وفي الغالب ما يكون البنك التجاري في جانب توظيف موارده بين خيارين:

أ- توظيف يحقق السيولة الكاملة :

السيولة الكاملة يعني يتم الاحتفاظ بالموارد في شكل نقود أما بخزينة البنك التجاري أو في شكل ودائع تحت الطلب (جارية) لدى البنك التجاري المركزي أو لدى البنوك الأخرى . وفي هذه الحالة ، يحقق البنك التجاري مصلحة أصحاب الموارد غير الذاتية لأن السيولة تكون حاضرة لعمليات السحب متى ما أرادوا ذلك .

فالسيولة بالنسبة لهؤلاء تعني الأمان ودرجة عالية من الثقة في البنك التجاري .

ب- توظيف يحقق ربحية عالية :

لكي يحقق البنك التجاري درجة عالية من الربحية فلا بد أن يوظف (يستخدم) القدر الأكبر من موارده (75%) في مجالات تعود عليه بعائد أو ربح ، مثل :

- ✓ توظيفها في شراء الأوراق المالية المدرة للعائد (ربح) .
- ✓ اقرضها للغير مقابل الحصول على فائدة (سعر فائدة دائن) .
- ✓ استثمارها بصورة مباشرة في مشروعات مملوكة للبنك تحقق عائد (ربح) .

لكن يلاحظ أن جميع مجالات التوظيف (الاستخدام) السابق ذكرها تكون محفوفة بالمخاطر . فالأوراق المالية قد تنخفض أسعارها في السوق والقروض التي تمنح للغير قد يعجز البعض عن سدادها والاستثمارات المباشرة قد يحقق بعضها خسائر .

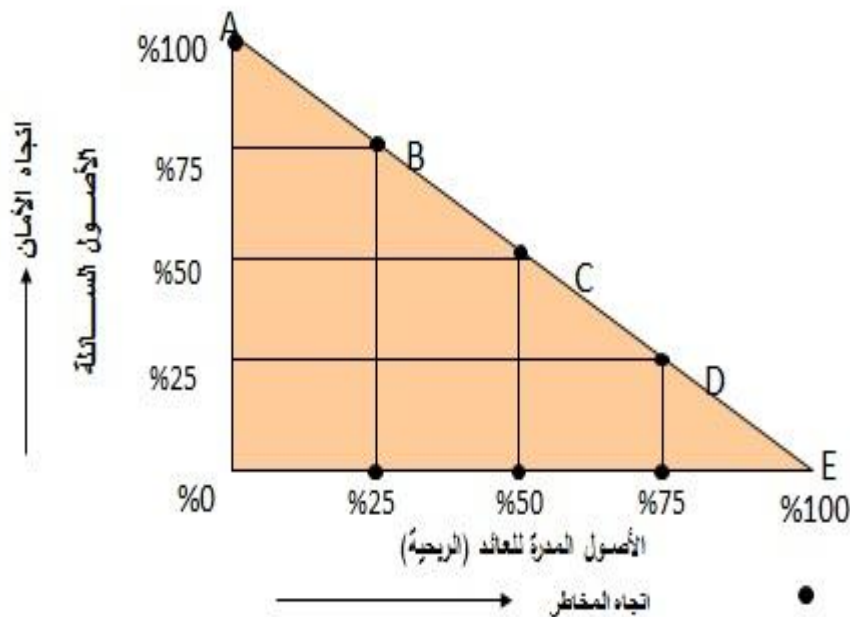
❖ التعارض بين الربحية والسيولة

قضية التعارض بين الربحية والسيولة – وهي ما تعرف أيضاً بمعضلة البنوك التجارية – تتجسد في أن الأطراف التي توفر الموارد للبنك التجاري لهم مصالح متناقضة . ويمكن توضيح هذا التناقض على النحو التالي :

- أصحاب الموارد غير الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من السيولة لأنها تحقق لهم الأمان ، لكن في ذات الوقت نجد أن السيولة لا تحقق عائد (ربح السيولة يساوي صفر) .
- أصحاب الموارد الذاتية من مصلحتهم أن يوفر البنك التجاري لهم درجة عالية من الربحية ، لكن في ذات الوقت نجد أن الربحية تجلب المخاطر .

هذه التعارض أو هذه المعضلة يمكن تجسيدها من خلال الرسم البياني التالي :

معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .



معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

النقطة (A) في الشكل توضح سياسة

إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة

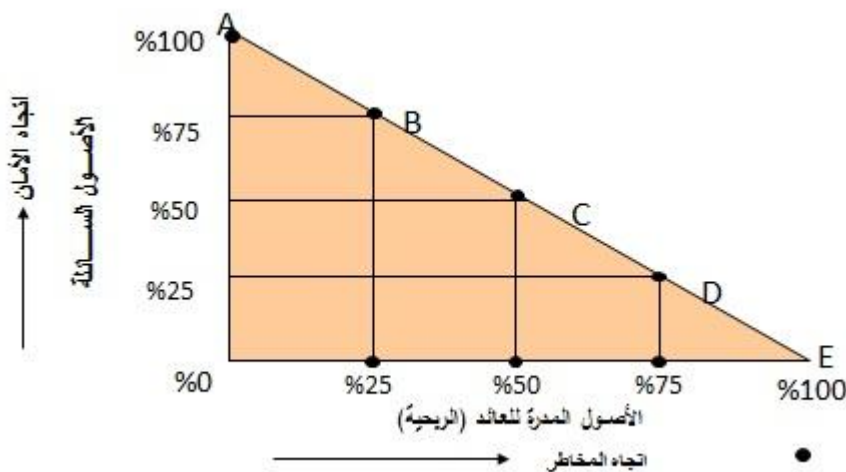
عالية جداً من السيولة (100%). وفي

نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً

من الأمان . فهذه السياسة تحقق رضا

المودعين والدائنين وفي ذات الوقت تحقق

عدم رضا الملاك .



معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة

النقطة (E) في الشكل توضح سياسة

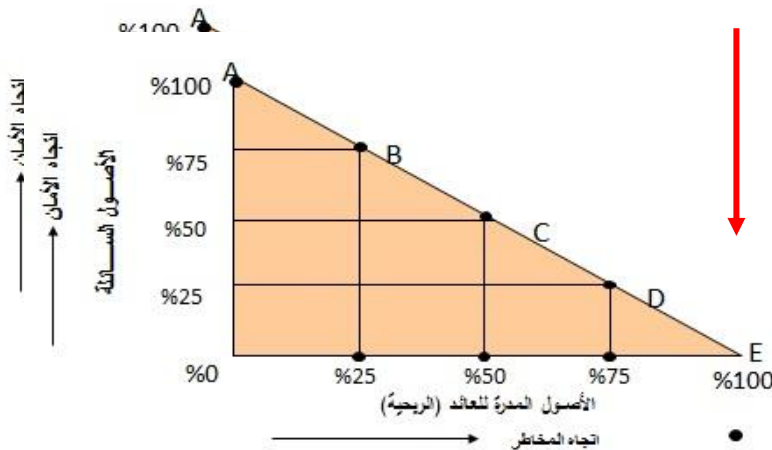
إدارية هدفها في المقام الأول تحقيق درجة

عالية جداً من الربحية (100%). وفي

نفس الوقت يصاحبها درجة عالية جداً

من المخاطر. فهذه السياسة تحقق رضا

الملاك وعدم رضا المودعين . .



معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

النقطة (B) في الشكل توضح سياسة

إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين،

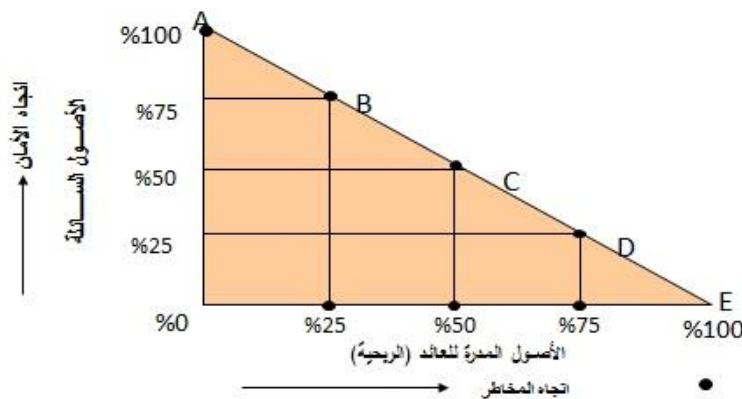
لكن مع تغلب مصلحة أصحاب الودائع

والدائنين من جانب (75% سيولة) على

حساب مصلحة الملاك في الجانب الآخر

(25% ربحية). فهذه السياسة تعني الانحياز

لأحد الأطراف أصحاب المصالح المتناقضة .



معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

النقطة (D) في الشكل توضح سياسة

إدارية هدفها في تحقيق رضا الطرفين،

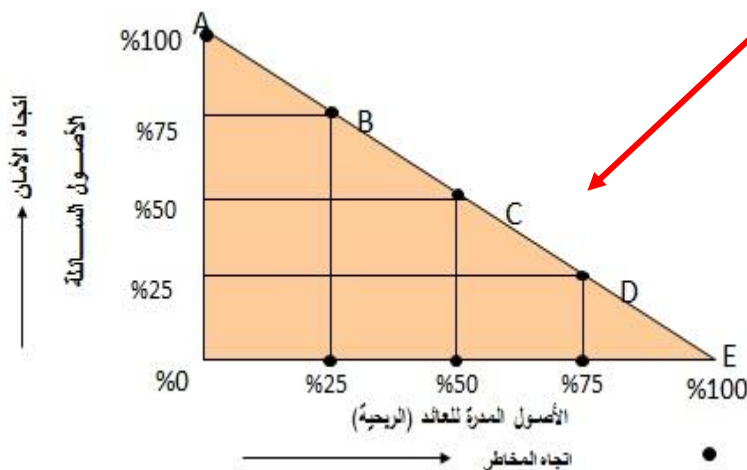
لكن مع تغلب مصلحة الملاك من جانب

(75% ربحية) على حساب مصلحة أصحاب

الودائع والدائنين في الجانب الآخر (25% سيولة).

فهذه السياسة تعني الانحياز لأحد الأطراف

أصحاب المصالح المتناقضة



معضلة التعارض بين اعتبارات الربحية والسيولة .

السياسة الإدارية هدفها هذه المرة كسب

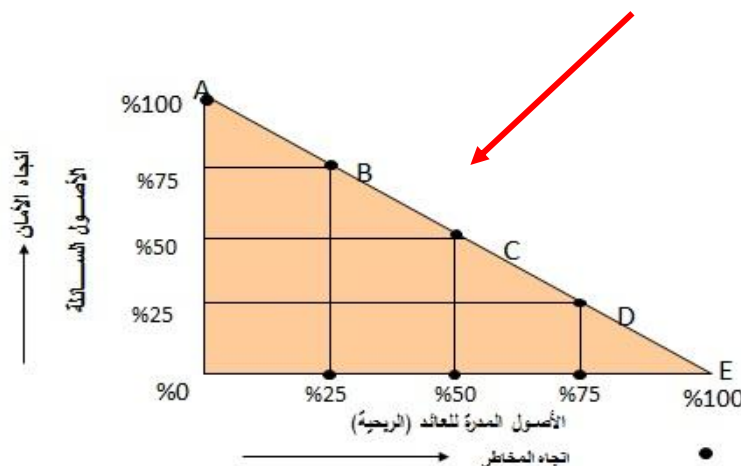
رضا الطرفين ولكن بقدر متساوٍ. وهو

ما يتحقق فقد عند النقطة (C) في الشكل.

فعند هذه النقطة تحديداً، يتساوى نصيب

أصحاب الودائع والدائنين (50% سيولة)

مع نصيب الملاك تماماً (50% ربحية).



ملاحظات هامة :

نلخص مما سبق عرضه ومناقشته إلى الآتي :

- أن البنك التجاري يتم تأسيسه من الموارد الذاتية (أموال الملاك أو حقوق الملكية).
- أن البنك التجاري يتم تشغيله ويضمن استمراريته من الموارد غير الذاتية (أموال أصحاب الودائع و أموال الدائنين).

وبما أن هناك مقولة ترى أن السياسة الإدارية الناجحة للبنك التجاري هي تلك التي تستطيع أن تخلق درجة عالية من التوافق بين هيكل الموارد (الخصوم- المطلوبات) وهيكل الاستخدامات (الأصول - الموجودات)، فسوف نستعرض فيما يلي ميزانية البنك التجاري، لاسيما وأن الميزانية تتضمن من المؤشرات المحاسبية التي نستطيع من خلالها الحكم على مدى سلامة ومتانة المركزي المالي للبنك .

٢- مكونات ميزانية البنك التجاري :

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
* النقدية (السيولة) ○ الاحتياطي القانوني ○ السيولة الداخلية * محفظة الأوراق المالية ○ أسهم ○ سندات وأذون خزانة * منح القروض والسلفيات للعملاء ○ أفراد ○ مؤسسات * الاستثمارات المباشرة ○ صناعية ○ زراعية ○ خدمية * الأصول الثابتة ○ تمثل ممتلكات البنك من اراضي ومباني ○ واللات وغيرها	* الودائع ○ ودائع جارية ○ ودائع لأجل ○ ودائع ادخارية * الاقتراض من الغير ○ قروض من البنوك التجارية ○ قروض من البنك المركزي * رأس المال ○ أسهم ممتازة ○ اسهم عادية * الاحتياطي ○ (أرباح غير موزعة)

٣- إدارة سلامة المركز المالي للبنك التجاري :

للتحقق من سلامة المركز المالي للبنك التجاري ، فلابد من القيام بالمهام التالية :

(١) **إدارة سيولة البنك :** يحتفظ البنك بقدر كاف من السيولة والأصول عالية السيولة والتي تتماشى مع توقعاته اليومية والمتجددة عن السحب اليومي من ودائع العملاء، بالإضافة إلى احتفاظه بالاحتياطيات المقررة من البنك المركزي نسبة لحجم ودائعه وذلك لمواجهة السحب اليومي الزائد على الإيداعات اليومية.

❖ مصادر زيادة احتياطيات البنك:

- الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية (التكلفة: فوائد على القروض).
- بيع الأصول المالية للبنك (لتكلفة: تكاليف الوسطاء، فقدان عوائد الأصول، البيع بأسعار أقل)
- استدعاء بعض القروض أو بيعها (التكلفة: فقدان العوائد، خسارة بعض عملاء البنك).
- الاقتراض من البنك المركزي كملجأ أخير (التكلفة: سعر الخصم).
- إلا ان تكلفة الاحتياطيات الإضافية تتمثل في كونها أرصده عاطلة لا تدر عائدا.

(٢) **إدارة رأس مال البنك :** مهمة رأس المال هي امتصاص الصدمات الناتجة عن التدفقات الخارجة غير المتوقعة للودائع والتي قد تهدد البنك بالإفلاس. إلا أن زيادة رأس المال تؤدي إلى خفض العائد على حقوق الملكية:

- ✓ العائد على الأصول = صافي الربح / الأصول .
- ✓ العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية
- ✓ مضاعف حقوق الملكية = الأصول / حقوق الملكية
- ✓ مضاعف حقوق الملكية = العائد على حقوق الملكية / العائد على الأصول
- ✓ العائد على الأصول × العائد على حقوق الملكية = مضاعف حقوق الملكية .

المنفعة من زيادة رأس المال تتمثل في زيادة الأمان وخفض احتمالات الإفلاس

التكلفة من زيادة رأس المال يتحملها المساهمون وتتمثل في خفض العائد على حقوق الملكية .

ويمكن التحكم في رأس المال عن طريق:

- ✓ بيع وشراء أسهم البنك.
- ✓ تغيير نسبة الأرباح الموزعة، واستخدام الأرباح المحتجزة .
- ✓ تغيير أصول البنك بتغيير حجم الانتماء، وبيع بعض الأصول لشراء بعض المطلوبات .

(٣) إدارة أصول \ موجودات البنك :

انخفاض مخاطر الأصول الاستثمارية و المحافظة على تنوع مكونات المحافظ الاستثمارية وذلك من خلال تحقيق مايلي:

- ♣ استهداف مقترضين منخفضي المخاطر وعلى استعداد لدفع فوائد عالية.
- ♣ الاستثمار في أصول مالية ذات عوائد مرتفعة ومخاطر منخفضة.
- ♣ تنوع محتوى المحافظ الاستثمارية.
- ♣ حسن إدارة السيولة .

(٤) إدارة خصوم \ مطلوبات البنك :

شهدت صناعة الصرافة تقدم كبير في مجال استغلال قدراتها في ابتكار مطلوبات جديدة بخلاف الودائع (التي احتلت المكانة الأكبر بين مصادر أرصدة البنوك) بالاعتماد على الاقتراض و إصدار شهادات الإيداع.

(٥) إدارة مخاطر البنك :

هناك نوعان من المخاطر تواجهها البنوك :

- (١) مخاطر عدم السداد .
- (٢) مخاطر سعر الفائدة . (مخاطر تغيير أسعار الأصول ومخاطر إعادة الاستثمار).

🔑 وتتلخص إدارة المخاطر فيما يلي:

- (١) حصر المخاطر المحتملة.
- (٢) تحديد سبل تفادي أو الحد من احتمالات حدوث المخاطر.
- (٣) تعريف مؤشرات للإنذار المبكر.
- (٤) تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة المخاطر. (بهدف التقليل من اثر المخاطر المتنوعة)

٤- معايير نجاح البنوك التجارية :

هناك ثلاثة معايير رئيسية لتحديد مدى نجاح البنوك التجارية في تحقيق أهدافها ، وهذه المعايير تشمل الآتي :

- (١) استقرار السيولة : يمكن القول بأن البنك لديه سيولة عندما تكون قدرته كبيره على تحويل موجوداته الى نقد سائله لمواجهة طلبات المودعين وغيرهم من الدائنين . وهناك ثلاث خصائص يجب ان تتوفر في الموجودات ذات السيولة العاليه
- أ- قابليته للتداول (بمعنى سهولة بيعها او تحويلها لنقد وقت الحاجة)
- ب- استقرار اسعارها . (ان لا تكون اسهم او معادن متغيرة الثمن بشكل كبير)
- ت- إمكانية استعادة قيمة الموجودات . (بمعنى ان تغطي الموجودات حاجة البنك للنقد)

(٢) الربحية :

تعتمد قدرة البنوك على تحقيق اقصى الارباح الممكنه دون تعريض مركزها المالي للخطر على اربع عوامل :

(١) الفروق السعرية لأسعار الفائدة :

وهي الفائدة على القروض التي يحددها البنك المركزي على القروض والودائع . وعادة يستفيد البنك من التغييرات بها حيث ان نسبة الفائدة على الودائع تختلف حسب المدة وكذلك التسهيلات الائتمانية والقروض تختلف اسعار الفائدة بها حسب المدة . وتتأثر بأسعار الفائدة في الاسواق العالمية .

(٢) توظيف الاموال :

وذلك بالاستفادة من الموجودات المالية (اموال المودعين – والمستثمرين – والفائض المالي للبنك نفسه) ويجب المحافظه على درجة مخاطره منخفضه نسبيا مع عائد مناسب على الاستثمار . لذلك على البنك الموازنه بين السيولة والامان والربحية في ادارة محفظته الماليه .

(٣) سياسة الاقتراض :

وتتأثر ربحية البنك في قدرته التفاوضيه للاقتراض من الاسواق الماليه المحليه والاسواق الاجنبيه بأسعار فائده منخفضه (تعتمد على سلامة المركز المالي) ويستطيع الاقتراض من البنوك التجاريه الاخرى واخيرا من البنك المركزي اذا تطلب الامر ذلك .

(٤) تنويع الخدمات :

كلما زادت الخدمات المصرفيه كلما تنوعت اليرادات مما يؤدي لزيادة ربحية البنك من خلال توسيع قاعدة عملائه وحصته في السوق المحليه ويعتمد هذا الى حد بعيد في نجاح الحملات التسويقيه .

(٣) التسويق :

الخدمات المتنوعه التي تقدمها البنوك لعملائها بصوره مرضيه ومواكبة التطورات والابتكارات في التقدم التكنولوجي بهدف تقديم افضل الخدمات للعملاء وتقليل التكاليف التشغيليه التي فرضتها المنافسه بين البنوك التجاريه

تمت المحاضره الخامسه بفضل الله تعالى .